

# تقريب النقد

## وأثره على العلاقات العربية البيزنطية والوضع الاقتصادي

### ١. نجدة خراس

جامعة دمشق

كان بين الدولة البيزنطية والدولة الساسانية معاهدة خاصة بالعملة تقضي بان يضرب الساسانيون نقودا من الفضة فقط ، وبالا بتخذوا عملة ذهبية سوى العملة الرومية ، ولهذا كانت عملة بلاد الفرس الجارية هي الدراهم الفضية التي بقيت مستخدمة في العراق والمشرق ، بينما شاعت العملة الذهبية في البلاد الاسلامية التي كانت سابقا تابعة للدولة البيزنطية (١) .

وعرف عرب الجزيرة النقود الذهبية والنحاسية البيزنطية لصلتهم الوثيقة بعرب الشام ، فقد كانت التجارة بينهم موسمية منتظمة ، يحمل التجار من عرب الجزيرة حاصلات اليمن والحبشة والسواحل الافريقية ، وربما بعض ما يرد من الهند الى الشام ، ويعودون بمنتجات الشام والنقود البيزنطية ، وكانت النقود البيزنطية المتداولة ، قبل الاسلام وبعده ، نقود فوكاس ( ٦٠٢ - ٦١٠ م ) ونقود هرقل ( ٦١٠ - ٦٤١ ) ولا بد ان تكون نقود الاباطرة السابقين موجودة ايضا ، بدليل ان النقود المقلدة من قبل العرب تحمل صورهم (٢) .

وبالرغم من ان الجيوش العربية الاسلامية نجحت في تحرير الشام ومصر في العهد الراشدي ، الا انها لم تستطع القضاء على الامبراطورية البيزنطية ، بينما تجحت في القضاء على الامبراطورية الساسانية ودخلت المناطق التي كانت تابعة لها ضمن نطاق الدولة الاسلامية . ولذلك فقد استمرت الحروب بين العرب والبيزنطيين ، لان الروم في نظر العرب هم العدو الذي طرده القادة الفاتحون من الشام ومصر ، ثم اخذوا يتمقبونه ، بحرا في قبرص ورودس ، بل قدر لهم ان يقهروه ويهزموه في اول معركة بحرية خاضها الاسطول العربي . ولما قامت الدولة الاموية اندفعت الجيوش والاساطيل الاسلامية حتى بلغت ابواب القسطنطينية مرة اولى وثانية وثالثة ، واستمرت الدولة فيما بين هذه الحملات ماضية في ارسال الصوائف والشواتي سنويا ، ولم تكف عن ذلك حتى بعد اخفاق الغزوة الثالثة ، اذ ان الخلفاء بمملهم هذا كانوا يتابعون عملية

الجهاد ضد اعداء المسلمين ، كما ان هذه الحملات كانت تكسب الامراء هالة من المجد ، بالإضافة الى أن عملية الجهاد هذه كانت تمكنهم من ان تحافظ جيوشهم الشامية على ما تتمتع به من نظام وسجاي ، لان بني امية ، كما يقول البلاذري ، كانت تغزو الروم بأهل الشام والجزيرة صائفةً وشتاءة مما يلي ثغور الشام (٣) . ولكن حالة الحرب هذه لم تكن تستدعي بالضرورة توقف جميع العلاقات ، لاننا لا نستطيع ان نسبغ على حياة القرون الوسطى ظواهر هي من طبيعة العلاقات السياسية الحديثة ، فابن جبير في رحلته مثلاً يتحدث عن اتصال تجاري مزدهر كان يقوم بين المدن الاسلامية في الشام وميناء الصليبيين في عكا خلال الحروب الصليبية (٤) ، وهو اتصال لم يكن يتأثر اطلاقاً بالاعمال العسكرية الناشبة حينئذ بين الامراء المتنازعين وجيوشهم ، الا ان قلة المعلومات المتعلقة بالشام في مصادرنا قد تؤدي الى الظن بان فتح العرب الشام ومصر كان عاملاً في توقف العلاقات التجارية بين العرب والبيزنطيين ، في حين ان الفتح العربي لم يؤد الى تغييرات اقتصادية حاسمة ولعل رواية ابي عبيد في كتابه - الاموال - تشير الى هذا الاستمرار في التبادل التجاري ، فهو حين يتطرق الى موضوع الضريبة المفروضة على تجار الثغور أو أهل الحرب يذكر انه كان من مذهب عمر فيما وضع من ذلك ، انه كان يأخذ من التجار المسلمين من كل مائتين خمسة دراهم ، ومن أهل الذمة نصف العشر ، ويأخذ العشر على تجارة أهل الحرب ، وانه انما فرض عليهم العشر لانهم كانوا يأخذون من تجار المسلمين مثله اذا قدموا بلادهم . وبعد هذا بيضة سطور يحدد من هم التجار أهل الحرب على نحو لا يقبل اللبس فيقول : « الروم كانوا يقدمون الى الشام » (٥) .

كما يذكر البلاذري وابن قتيبة ان القراطيس كانت تدخل بلاد الروم من ارض العرب وتأتي من قبلهم الدنانير (٦) . فاذا أضفنا الى هاتين الروايتين الواردتين في مصادرنا العربية ، ان العرب تركوا ممارسة التجارة البحرية في الشام ومصر لمن كانوا يمارسونها سابقاً من سكان الاسكندرية أو سكان مدن السواحل الشامية ، واعتماد معاوية ويزيد على النصارى (٧) ، وبقاء اللغة اليونانية في الشام لغة دواوين الخراج ، وتسامح الامويين مع النصارى من أهل البلاد ، واحتفاظ اوراق البردي التي كان يصنعها الاقباط في مصر بالشارات والتعابير المسيحية التي كانت مستخدمة في العهد البيزنطي ، وانتقال دور الطراز في تنيس وتونة ودمياط والتي كانت تحتكرها الدولة البيزنطية الى ايدي العرب (٨) ، واستمرار دور الضرب البيزنطية في سك العملة الذهبية التي بقيت حتى عام ٦٩٢م - ٧٣هـ النقد الاساسي المتداول في مصر والشام (٩) ، وبقاء النقد الذهبي البيزنطي النقد العالمي المستخدم في المعاملات التجارية في عالم البحر المتوسط (١٠) ، امكننا القول بوجود نوع من الاستمرار للماضي البيزنطي ، بالرغم من التغييرات السكانية في منطقة الساحل الشامي (١١) ، والحروب المتكررة مع الدولة

البيزنطية ، وان الفتح العربي لم يؤد الى تغييرات اقتصادية حاسمة في تجارة عالم البحر المتوسط .

ولكننا لا نستطيع ان ننكر ان الفتح ادى الى بعض التغييرات ، من أهمها ايقاف ما كان يرسل الى القسطنطينية من مصر من حبوب والتي أصبحت ترسل الى مكة والمدينة ، مما اضطر هرقل الى ايقاف توزيع القمح مجانا في العاصمة والاعتماد على مناطق اخرى تمد العاصمة بما تحتاجه ، وهذا بدوره ادى الى استفادة سكان بعض المناطق الاخرى التابعة للدولة البيزنطية ، كالمناطق الزراعية في البلقان واسيا الصغرى ، وجنوبي روسيا ، لانها وجدت اسواقا جديدة لمنتجاتها (١٢) .

اما التغيير الثاني ، فهو التنحي عن كثير من القوانين التي سنّها جستنيان ، فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد في القرن السابق . ذلك ان العرب عندما سيطروا على المناطق التي كانت تحت النفوذ الساساني ، وسيطروا كذلك على الشام ومصر ، لم يعد للمراكز الجمركية القديمة التي كانت موجودة بين الدولتين من أهمية ، كما ان حكام القسطنطينية في هذه الفترة ، كما تشير الى ذلك الادلة المختلفة ، لم يمنعوا التجارة مع الشام ومصر الا فيما يتعلق بالخشب المستخدم في بناء السفن ، لان المنع يعني الاعتراف بخسائرهم لهاتين الولايتين نهائيا . ويبدو ان الحكام البيزنطيين ، حتى سنة ٦٩٢م - ٧٣هـ ، كانوا يرفضون الاعتراف بان الشام ومصر ولايات خارجة عن نطاق الامبراطورية ، ولذلك لم يطبق على المنتجات المرسلة من هاتين الولايتين قانون جستنيان ، وان كانت الضرائب الجمركية تفرض بالطبع على هذه المنتجات المستوردة ، كما ان قوانين الملاحة والتجارة الصارمة التي كانت مطبقة سابقا ، يبدو وكأنها اختفت في هذه الفترة ، واصبح التجار احرارا لا رقابة من الدولة عليهم بعد ان توقف اصدار القمح من الاسكندرية الى العاصمة (١٣) . وظهر قانون الملاحة الروماني الذي اصبح بموجبه ربان السفن احرارا في ان يتوجهوا الى المكان الذي يريدونه من اجل اخذ حمولتهم (١٤) . ولذلك فان القرن السابع بشكل عام يمكن اعتباره عهد التجارة الحرة غير المقيدة في البحر المتوسط (١٥) ، كما ان كلا من الشام ومصر كانتا مزدهرتين اقتصاديا في حوالي ٧٠٠م - ٨١هـ ، فعلاقات مصر التجارية مع الجنوب والشرق ازدادت ، لان الساسانيين الذين هددوا في نهاية القرن السادس توسع التجارة المصرية في البحر الاحمر والمحيط الهندي تحطمت قوتهم على ايدي العرب ، فعادت لهذا الطريق أهميته ، واستفادت دمشق من فائض الاموال التي كانت ترسل الى بيوت اموالها (١٦) ، ومن اخماس الغنائم التي كان يرسلها القادة من الشرق والغرب (١٧) . كما ان ازالة الحواجز التجارية القديمة بين منطقة العراق والشام قد ساعد على ازدهار التجارة مع الشرق ، ولعل الساحل الشامي فقط هو

الذي كان يعاني أحيانا من تمرد السكان الجراجمة مثلا ، ومن هجمات الاسطول البيزنطي أحيانا أخرى ، فلم يصل الى المستوى المرتفع في الثروة التجارية والصناعية التي كانت تتمتع بها الاقسام الداخلية . ومع ذلك لابد من الحذر قبل اعطاء احكام قطعية ، فان هذه المنطقة الساحلية كانت ولا تزال قادرة على أن تمد الاسطول العربي باعداد كبيرة من الافراد ، كما ان قبرص بالرغم من الغزوات كانت قادرة على ان ترسل جزية سنوية مقدارها سبعة الاف دينار الى دمشق ، ومبلغا مماثلا الى القسطنطينية ، وهذا بدوره يشير الى ازدهار تجاري (١٨) .

واذا كانت السنوات الخمسون من حكم العرب للشام ومصر لم تؤد الى نتائج سلبية بالنسبة الى الحياة الاقتصادية في القسم الشرقي من البحر الابيض المتوسط ، فان الدلائل كذلك تشير الى عدم تدهور الاقتصاد في الغرب . ويقدم لوبيز ( Lopez ) ادلة قيمة على استمرار تجارة غير مضطربة نسبيا في كل البحر الابيض المتوسط خلال القرن السابع (١٩) . ونجد في شمال افريقيا مثالا واضحا ، فالبرغم من ان ولاية افريقية البيزنطية قد عانت من غزوات العرب ابتداء من ٦٤٧ م - ٢٧ هـ ، فان الدلائل لا تشير الى تحطيم في قدراتها الانتاجية او ازدهارها التجاري ، وقد دهش العرب عندما قاموا بغزوتهم بغنى افريقية ، اذ كان اكثر اموالهم من الذهب والفضة « وكانت توضع بين يدي عبد الله بن سعد بن سرح اكوام الذهب والفضة ، فقال للافارقة : من اين لكم هذا ، فجعل رجل منهم يلتمس شيئا في الارض حتى جاء بثواة زيتون ، فقال : من هذا اصبنا الاموال لان اهل البحر والجزر ليس لهم زيت فكانوا يشترون الزيت من هنا » (٢٠) . واذا صدقت رواية ابن عذاري فقد كان سهم الفارس بعد معركة سبيلة ثلاثة الاف دينار وسهم الراجل الف دينار (٢١) ، وفي الفترة ما بين ٦٩٥ - ٧٠٥ م / ٧٦ - ٨٧ هـ كانت ولاية افريقية لا تزال قادرة على ان تبهر العرب ثروتها من الذهب والفضة والجوهر والياقوت ، وانواع الدواب والرقيق والامتعة (٢٢) وفي هذا دليل على ازدهار الشواطىء الافريقية في القرن السابع الميلادي .

وتقدم ايطاليا دليلا اخر على استمرار التجارة مع الشرق ، ولاسيما رافينا ( Ravenne ) ( ٢٣ ) ، التي كانت لها علاقات وثيقة مع القسطنطينية والاسكندرية (٢٤) . كما ان السوريين كانوا معروفين على نطاق واسع ، فاربعة من البابوات في اواخر القرن السابع واولئل القرن الثامن كانوا سوريين ، كما وجد دير للسوريين في روما . وهذا كله يشير الى ان العلاقات مع الشام هي اقوى مما كان يعتقد (٢٥) . اما فرنسا فقد كانت المركز التجاري الاساسي للتجار السوريين ، وحتى ٧١٦ م - ٩٨ هـ كان جنوب فرنسا يستورد التوابل الشرقية وأوراق البردي ، ومنتجات اخرى ، ونجد دليلا على ذلك ، كما يقول بيرين ( Pirene ) ، في الامتياز الذي منحه الملك الميروفنجي في تلك

السنة لدير كوربي ( Corbie ) باستيراد البضائع الشرقية دون دفع ضريبة في ميناء فوس ( Fos ) ان هذا الامتياز يؤكد ما كان قد منح من امتيازات في القرن السابق (٢٦) ومع ذلك فهناك شواهد تشير الى ازمة اقتصادية في فرنسا واسبانيا في اواخر القرن السابع واول القرن الثامن الميلاديين . ومهما كانت عوامل هذه الازمة فقد انعكست على النقد المستخدم عند القوط والميروفنجيين ، اذ ازداد الاعتماد على النقد الفضي ، بينما اخذ النقد الذهبي بالتضاؤل (٢٧) .

ان الادلة السابقة تشير الى ان حوض البحر المتوسط كان لا يزال وحدة مزدهرة سنة ٧٠٠م - ٨١هـ . فاذا درسنا الوضع الاقتصادي سنة ٧٥٢م - ١٣٥هـ، نجد مصر والشام في حالة من الفوضى والاضطراب ، وكذلك شمال افريقيا واسبانيا، وفرنسا راكدة ، ولا نجد اثرا للسوريين والمصريين في الاسواق الغربية ، ونجد ان الاسرة الكارولنجية هي المسيطرة بدلا من الميروفنجيين في اكس لاشابل ( Aix la Chapelle ) والعباسيين بدلا من الامويين وعاصمتهم بغداد ، وكلنا العاصمتين تبعدان عن شواطئ البحر المتوسط ، ولا شك ان امرا هاما قد حدث وادى الى مثل هذه الثورة الاقتصادية والسياسية العميقة (٢٨) .

قد نجد تفسيراً لهذه التغيرات الاقتصادية والسياسية في التبدل الذي اصاب طبيعة النزاع بين الامويين والبيزنطيين ما بين ٦٩٢ - ٧٥٢م / ٧٣ - ١٣٥هـ. ذلك ان الاسلوب الذي اتبعه العرب في محاولاتهم الاستيلاء على القسطنطينية كان عسكريا بحتا في البدء . اما في محاولتهم الثالثة للقضاء عليها فنرى تداخل العامل الاقتصادي، فبالاضافة الى العداء العسكري والبحري اضيفت الحرب الاقتصادية .

وقد بدأت هذه الحرب الاقتصادية عندما ضرب عبد الملك بن مروان الدنانير الذهبية المربعة . ويجمع المؤرخون العرب على ان عبد الملك هو اول من ضرب الدراهم والدنانير العربية في الاسلام ، وان كان المؤرخون يختلفون في سنة ضربها فان عددا كبيرا يؤكد ان ذلك تم سنة ٧٦هـ (٢٩) . ولكن البلاذري يذكر عن محمد بن سعيد عن ابي الزناد عن ابيه ان عبد الملك اول من ضرب الذهب عام الجماعة سنة اربع وسبعين ، ويعود هذا الاختلاف في الواقع ان تعريب النقد مر بمراحل قبل ان يصبح عربيا خالصا ، فقد وجد دينار في سورية حوالي عام ١٩٥٤ وانتقل الى لبنان ومنه اقتني لصالح متحف كراتشي حيث هو محفوظ الان. وهذا الدينار العربي الجديد يعود الى سنة ٧٤هـ ، وهو يمثل على الوجه شخص عبد الملك واقفا متقلدا سيفاً مرتديا ملابس مزركشة ، وكتب في المدار حوله حسب اتجاه حركة عقرب الساعة « بسم الله ، لا اله الا الله وحده ، محمد رسول الله » وعلى الظهر بدا في الوسط الصليب البيزنطي المحور، وكتب حوله حسب اتجاه حركة عقرب الساعة ايضا

« بسم الله » « ضرب هذا الدينار سنة ٧٤ هـ » . هذا الدينار لا يزال فريدا في العالم وقد ضرب على نمطه دنائير في السنوات ٧٥ ، ٧٦ ، هـ (٣٠) . ويرى علماء الآثار أن هذا الدينار يمثل الخطوة الخامسة من مراحل تطور النقود الذهبية نحو التعريب ، إذ كان التعريب واضحا ، وأن كان التأثير البيزنطي لا يزال موجودا . أما الدنائير العربية الخالصة فلا تحمل صورا للخليفة ، بل مأثورات عربية صرفة ، فإذا كان هذا الدينار الذي ضرب سنة ٧٤ هـ يمثل الخطوة الخامسة ، فمعنى ذلك وجود دنائير معربة قبل عام ٧٤ هـ وبالأستناد الى ذلك يمكننا تقبل رواية تيوفانس التي تذكر أن جستنيان الثاني نقض الهدنة سنة ٦٩٢ م - ٧٣ هـ مع عبد الملك ، متخذا من مسألة الدنائير تعلقة لنقض الصلح (٣١) ، لأنه اعتبر سك عبد الملك للدنائير افتثا على امتيازات الامبراطور . فاذا أضفنا الى ذلك أن عبد الملك أمر أن تزال الشارات والتعابير المسيحية من اوراق البردي وأن تضاف التعابير الاسلامية (٣٢) ، لا تضح لنا أن عبد الملك أراد بعمله هذا أن يحرر الدولة الاسلامية من السيطرة البيزنطية اقتصاديا وأن يقيم وحدة اقتصادية مستقلة ، وربما أراد بعمله هذا أن يحقق نوعا من الضغط الاقتصادي لاسيما وأن رواية المدائني عن مسلمة بن محارب أن خالد بن يزيد أشار على عبد الملك بتحريم دنائير الروم ومنع التعامل بها ، ومنع دخول شيء من القراطيس بلاد الروم « فمكث حينا لا يحمل اليهم » (٣٣) .

إذا كانت العوامل السابقة تعطل اصدار عبد الملك للعملة الذهبية المعربة ، فانه لا تكفي لتعليل اصدار العملة الفضية - الدراهم - في العراق ، وهذا يعني وجود اسباب أخرى ، وأن للمسألة جذورا أعمق تتصل بالحياة الاقتصادية ، وتعلق بها اعتبارات دينية . فقد كانت النقود مختلفة الاوزان والقيم (٣٤) دون أن يكون هناك مقياس ثابت موحد في جميع أنحاء الدولة يمكن من تحديد النسب بينها ، فكانت حالة النقد هذه هائقا للنشاط التجاري ، كما أن الافراد المسلمين كانوا يلقون حرجا عند أداء واجب الزكاة (٣٥) .

وكذلك كانت الدولة تجد صعوبة إذا أرادت أن تستوفي حقوقها من الجزية والخراج ، مثال ذلك أن الخليفة عمر قسط الخراج في العراق ورقا وعينا ، والدراهم تؤدي فيه عددا ، ففسد الناس فكانوا يؤدونه بالطبرية ووزن الدرهم أربعة دنانق ( كل دنانق قيراطان ونصف ) ويستبدون بالوافي ووزنه مثقال ( مثقال الفضة في العراق ١٢ قيراطا ) (٣٦) . فلما ولي زياد بن أبيه طلب أداء الوافي فشق ذلك على الناس (٣٧) . فلما استوثق الأمر لعبد الملك بن مروان بعد مقتل مصعب وعبد الله ابني الزبير فحص عن النقود والاوزان والمكايل وضرب الدنائير والدراهم ، فجعل وزن الدينار اثنين وعشرين قيراطا الا حبة بالشامي ، وجعل وزن الدرهم خمسة

عشر قيراطا سوى ( أي لا زيادة فيه ولا نقصان ) وجعل عبد الملك الذهب الذي ضربه دنانير على المثلث الشامي (٣٨) . (المثلث الشامي ٢٤ قيراطا ) .

كان اصلاح عبد الملك اصلاحا حاسما ، قضى على المفاسد التي كانت موجودة واوجد النقد القومي العربي للدولة الاسلامية ، وبقي عمله لانه قام على اساس علمي . ولكن اذا كان تعريب الدرهم لم يثر ردود فعل فهذا امر طبيعي ، لان الدولة العربية كانت قد قضت على الدولة الساسانية وامتد الحكم العربي الى كل المناطق التي كانت سابقا تحت نفوذها ، اما الدولة البيزنطية فكانت لا تزال قائمة . واذا كان الابطاطرة في البلاط البيزنطي قد رفضوا ، طيلة الفترة السابقة ، الاعتراف بأن الشام ومصر ولايات خارجة عنهم ، فان التعريب الذي تم في عبد الملك ، سواء في مجال النقد ام القراطيس ، ثم في دواوين الخراج فيما بعد ، يدل بوضوح على ان الامور التي حاكى فيها الخلفاء الادارة البيزنطية ، او نقلوها بعد التعديل ، انما هي محاولة عامدة منهم غايتها دراسة الحثيات واعداد أنفسهم للسيطرة على مقدرات دولتهم ، ومن ثم فان بيزنطة لن تقف مكتوفة الايدي امام هذه التدابير ، وكان جواب جستنيان على الدنانير العربية التي ارسلها له عبد الملك نقض الهدنة واعلان الحرب ، فالتقى المسلمون بالجيوش البيزنطية بالقرب من قيصرية ( Caesarea ) في معركة سيبياستبولس ( Sebastapolis ) ، وهزم جستنيان هزيمة شنيعة كاد معها ان يخسر آسيا الصغرى بكاملها (٣٩) . ولا شك ان جستنيان قام من ناحية اخرى ببعض التدابير لقطع التجارة مع اعدائه ، وربما كان هذا هو التفسير الوحيد لذلك التهجير الوحشي الاجباري لسكان قبرص الذين كانوا يتاجرون مع الشام ، فاذا كان هذا التعليل صحيحا فانه يفسر كذلك ثورة الاسطول في بند كبير هايوت ( Kibyrhaeot ) (٤٠) الذي يعتمد الى حد كبير في تجارته على مصر ، وسيره نحو القسطنطينية لخلع خليفة جستنيان الثاني (٤١) . وقد يفسر لنا كذلك لماذا أسهم تجار ( رافينا ) وهم الذين كانوا يمدون مصر بالاشخاب ، في سقوط ذلك الامبراطور . (٤٢) كما انه مما يشير الانتباه ان من اول اعمال تيبيريوس الثالث ( Tiberius Apsimar ) ٦٩٨ - ٧٠٥ م / ٧٩ - ٨٧ هـ والذي كان حاكم بند ( الكبيرهايوت ) انه عمد الى ارسال ثلاثة من اشراف قبرص يرافقهم موظف امبراطوري كبير لاعادة القبارصة الموجودين في رومانيا ( Romania ) وسيزيكس ( Cyzicus ) وفي البندين الكبيرهايوت وتراقيا ( Thracia ) كما حاول ارجاع اولئك الذين كانوا قد هربوا الى الشام ، وذلك رغبة منه في اعادة سكان قبرص ٦٩٨ م / ٧٩ هـ (٤٣) . وربما حقق تيبيريوس بذلك نوعا من السلم الاقتصادي مع الامويين ، لاننا لا نشاهد ضغوطا اقتصادية تمارس من قبل الخليفة في دمشق في عهد ذلك الامبراطور .

ولكن ما أن عاد جستنيان الى السلطة سنة ٧٠٥م/٨٧هـ حتى نلاحظ عودة الى ظهور حرب اقتصادية مرة ثانية ، فنرى من جهة استمرار الوليد بن عبد الملك في عملية التعريب التي كانت قد تمت في الشام والعراق في خلافة عبد الملك ، والتي لم يتم تطبيقها في مصر الا في عهد الوليد (٤٤) . وتشير أوراق البردي ، ان الاوراق العربية تماما تعود الى ٧٠٩م/٩١هـ ، وان آخر ورقة بردي تحمل اللغتين اليونانية والعربية تعود الى ٧١٩م/١٠١هـ (٤٥) . كما أن الوليد هو الذي طبق ، في السنة نفسها ( ٩١ هـ ) . ولأول مرة ، الرقابة على سكان مصر . فقد أوجد نظاما صارما اجبر فيه الافراد على حمل سجلاتهم ، والزم كل فرد يريد الانتقال من جهة الى اخرى في انحاء القطر المصري ، او يريد ركوب سفينة او النزول منها ، أن يحمل سجله ، وأمر الوالي بالقبض على كل شخص لا يحمل سجله معه ، أما من فقد سجله ، أو اتلفه ، فقد كان الوالي يلزمه الحصول على سجل آخر مقابل دفع غرامة قدرها خمسة دنانير (٤٦) . كما أن مخطوطة سيريانية لمؤلف مجهول تشير الى أن الوليد أصدر عام ١٠٢٠ سلوقي / ٧٠٨م/ ٩٠هـ أمرا باحصاء المقيمين ، وكذلك كل مسافر يعود الى منطقتة او ارض أجداده أو مكان تولده (٤٧) . فنلاحظ تشديدا على تحركات الرعايا ، نجد ما يقابله عند حكام بيزنطة الذين بدأوا يتشددون كذلك مع رعاياهم الذين يريدون التوجه الى الاراضي العربية (٤٨) . الا أن الاجراءات الاقتصادية التي اتخذها جستنيان الثاني وخلفاؤه هي التي كان لها أكبر الاثر ، ومن الصعب اعطاء صورة متكاملة للنظام الذي طبق ، في حين يمكن رسم الخطوط العريضة له ، في العودة الى النظام التجاري المقيد الذي كان متبعاً في عهد جستنيان الاول وخلفائه ضد الامبراطورية الساسانية ، حيث كانت طرق التجارة والبضائع المستوردة كلها موجهة بدقة لمصلحة الامبراطورية والدفاع عن مصالحها كما أن بيزنطة استخدمت اسطولها لدعم ذلك النظام . وهنالك من الاسباب ما يدفع الى الاعتقاد بأن بيزنطة طبقت في حوالي ٧١٥ ، ٧١٦ م / ٩٧ ، ٩٨ هـ الحرب الاقتصادية المدعومة بالقوى البحرية على الولايات الاموية وبعض المناطق المجاورة ، والافتراض ، كما يقول هايد ( Heyd ) بأن هذا النظام قد طبق على الولايات العربية يقوى عندما نعلم أن اخر حمولة ضخمة من البضائع الشرقية تسجل في ميناء فوس ( Fos ) كانت سنة ٧١٦ م/ ٩٨ هـ ، كما ان مملكة لومبارديا اوقفت استخدامها لاوراق البردي (٤٩) ، أي ان البيزنطيين اغلقوا البحر المتوسط في وجه الملاحة البحرية المنطلقة من الاراضي العربية ، الا اذا اتبعت هذه السفن الطرق والتنظيمات المفروضة من قبل بيزنطة ، وقد يفسر هذا توجه اسطول اسلامي ضخم في اواخر ٩٩ هـ نحو القسطنطينية (٥٠) اذ أن الحصار البيزنطي كان يعني تهديدا للحياة الاقتصادية والتجارية في الشام ومصر (٥١) .

الا أن بيزنطة لم يكن باستطاعتها أن تتخلى عن منتجات العالم العربي ، كما ان



التوابل وبضائع الشرق ، التي كان يتاجر بها التجار المسلمون ، كانت موادا أساسية في حياة بيزنطة الاقتصادية . ولذلك سمح لحكام بيزنطة لمرفأ أو مرفأين مراقبين باستقبال التجار المسلمين ، منهما مرفأ طرابزون (Trebizond) الذي كان يسمح فيه بادخال كل التجارة العربية مع بيزنطة (٥٢) . ويعلق لوبيز (Lopez) أنه بالرغم من أننا لانملك دليلا واقعيًا ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنعنا من الافتراض أن هذا الاجراء قد يعود الى ٧١٦ م - ٩٨ هـ ، أو قبل ذلك ، لان اختيار طرابزون كمركز للتجارة العربية البيزنطية كان يحقق عدة اهداف لحكام بيزنطة ، فطرابزون مرفأ أمين على البحر الاسود غير مهدد . وباتخاذهم طرابزون كمحطة نهائية للتجارة العربية ، سحبوا تجارة الحرير والتوابل التي كانوا بحاجة ماسة اليها من مصر والشام ، المركزين البحريين لمنافسهم الامويين ، الى بلاد العراق ، التي لم تكن تشكل خطرا عليهم . وربما كانت القسطنطينية المرفأ التجاري الثاني الذي كان يسمح للتجار بدخوله والخروج منه ، لاننا ، اذا نظرنا الى التعليمات الواردة في كتاب صادر في القرن التاسع الميلادي والمتعلقة بتجارة العاصمة ، نجد ان هذه التعليمات تشير بصراحة الى أن التجار العرب كانوا يشجعون على المجيء الى المدينة من القرن الذهبي، حيث كانوا يعطون امتيازات تجارية خاصة (٥٣) . وربما كان هذا الوضع مطبقا منذ العام ٧١٨ م - ١٠٠ هـ ، فالجامع الذي يقال ان ليون الايسوري قد بناه في القسطنطينية قد يؤيد هذا الافتراض .

غير ان وضع نظام لتقييد التجارة شيء ، وفرضه على الاعداء العرب امر آخر . الا أن عاملين اثنين سهلا تنفيذه أكثر مما كان متوقعا ، العامل الاول ، هو قوة الاسطول البيزنطي الذي خرج منتصرا ١٠٠ هـ ، وأخذ يمخر عباب البحر المتوسط ، وسيطرة بيزنطة على عدد كبير من الجزر في هذا البحر ، كجزر البليار ، وساردينيا ، وكورسيكا ، التي تشكل سلسلة من الجزر الحاجزة تجاه الشمال الافريقي والساحل الاسباني ، بالإضافة الى سيطرة بيزنطة على مضيق مسينا وعلى مدخل البحر الادرياتيكي . ولذلك كان من السهل جدا منع أي سفينة تتوجه غربا أو شرقا من الاستمرار . اما العامل الثاني الذي ساعدهم ، فهو أن الطريق البحري المتبع هو طريق كريت قبرص الساحل الجنوبي لاسيا الصغرى . وبالرغم من أن الخط البحري المباشر من الاسكندرية الى كريت كان مستخدما كذلك ، إلا أن قوة الاسطول البيزنطي مكنته من أن يقطع بشكل فعال التجارة ، ليس مع الغرب فقط ، وانما بين الشام ومصر وشمال افريقيا (٥٤) وإذا استطاعت سفينة أن تغتلب من رقابة الاسطول البيزنطي في نقطة معينة ، فهناك احتمال كبير ان يعترضها هذا الاسطول في مكان آخر، ونظرة الى شواطئ البحر المتوسط في هذه الفترة تبين لنا أن هذا الحصار الاقتصادي قد طبق بشكل فعال ، لاننا اذا اتجهنا بانظارنا الى الشرق ، حيث كانت

الاجراءات الاقتصادية والبحرية موجهة ضد مصر والشام بالدرجة الاولى ، نلاحظ ان الشام ٧٥٢ م / ١٣٥ هـ قد خسرت مركزها التجاري الهام ، وبقيت مدن الساحل الشامي عاجزة مدة عشرين عاما عن تشكيل اسطول (٥٥) وانتقل الحكم الى العباسيين حيث اصبحت العراق الولاية المركزية التي يمر بها الخط التجاري المتوجه نحو طرابزون ، وخسرت الشام مكانتها كمركز للخلافة الاسلامية .

هذا في الشرق ، اما في الغرب ، فاننا نجد فرنسا ، التي كانت تعتمد في حياتها الاقتصادية على التجارة مع الشام ومصر ، تمر بفترة ركود اقتصادي بعد سنة ٧١٦ م ، اذ لم تعد ترى تجارا سوريين في موانئها الجنوبية او تجارا من مناطق اخرى . كما ان المدن التي هدمها الكارولنجيون بقيت مهذمة ، وتوقف سك النقود الذهبية مدة خمسين سنة ، ابتداء من منتصف القرن الثامن الميلادي (٥٦) وهكذا ترى ان البيزنطيين ، في حربهم حتى الموت ضد الامويين ، استخدموا الاجراءات الاقتصادية والبحرية للوصول الى النصر في الفترة ما بين ٧١٥ - ٧٥٢ م ٩٧ - ١٣٥ هـ وقد ساعدت الظروف السياسية واضطراب الامر في الشام ، وقيام الثورة العباسية ، ساعدت بيزنطة على تحقيق مآربها ، وبعملها هذا حطمت بيزنطة النمط الاقتصادي القديم للحياة في بلدان البحر المتوسط وهيأت المجال لظهور نمط جديد .



## الحواشي

- (١) آدم ميتز ، الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجري ، تعريب محمد عبد الهادي ابو ريده ، القاهرة ، ١٩٤٠ ، ج ٢ ص ٣١٦ . ويذكر آدم ميتز انه كان بين بيزنطويين كلودفيج ملك الفرنجة معاهدة كذلك .
- (٢) محمد ابو الفرج العشي ، النقود العربية الاسلامية ، مصدر وثائقي للتاريخ والفن ، المؤتمر الدولي لبلاد الشام ، الجامعة الاردنية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٧٢ .
- (٣) البلاذري ، فتوح ، ص ١٦٧ . مؤرخ مجهول ، العيون والحدائق ، ص ٨٩ .
- (٤) ابن جبير ، رحلة ابن جبير ، دار صادر ، بيروت ١٩٥٩ م ص ٢٦٠ ، ٢٧٦ .
- (٥) ابو عبيد ، كتاب الاموال ، الفقرة ١٦٥١ ، ١٦٥٥ .
- (٦) ابن قتيبة ، عيون الاخبار ، القاهرة ، ١٩٢٥ ، ج ١ ص ١٦٨ . البلاذري ، فتوح ، ص ٢٤١ .
- (٧) خليفة بن خياط ، ج ١ ص ٢٧٦ . الطبري ، ج ٥ ص ٣٢٠ . الجهشيارى ، الوزراء والكتاب ، ص ٢٤ ، اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٢ ص ٢٢٣ . تهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٧٣ ، ٢٧٨ . ابن العبري تاريخ مختصر الدول ص ١٩٤ .
- (٨) البلاذري ، فتوح ، ص ٢٤١ .
- Grohman , Allgemeine Einfuehrung der Arabischen Papyri , Vien, 1924, pp. 77, 92,  
The Kurra Papyrie from Aphrodite , The Oriental Institute , Chicago , 1936, pp. 70 - 72.
- Archibald Lewis , Naval Power in the Mediterranean, 500 - 1100, p. 79. (٩)  
Ibid, p. 81. (١٠)
- (١١) البلاذري ، فتوح ، ص ١٢٤ ، ١٦٦ ، ٣٦٩ .
- Vernadsky, G., Sur L'Origine de la loi Agraire, Byzantium, 1925, IV pp. 169 - 180. (١٢)
- Charanis, p., The Social Structure Of The Later Roman Empire, Byzantium, (١٣)  
1944 - 1945 XVII pp. 50 - 51.

Archibald Lewis, op. Cit, p. 83.

(١٤)

يشير أنريادس الى ان البعض ينسب هذا القانون الى الإباطرة الإيسوريين ، ولكن أوستروغورسكي Ostrogorsky يبين انه لا يمكن ان نقول أكثر من ان هذا القانون صدر ما بين ٦٠٠ و ٨٠٠ م . وهناك اشارة في الموسوعة البريطانية الى هذا القانون ولكن دون ايضاح دقيق .

The largely mythical body of law attributed to the Rhodian mariners has been constructed from a Few scattered references in the Digest. E.B.ed., 1970, Art. Maritime Law. Andre M. Andreades, The Economic Life of the Byzantine Empire, Byzantium II p.65-Archibald Lewis, Op. Cit. p. 83. (١٥)

(١٦) اليعقوبي ، تاريخ ، ج ٢ ص ٢٢٤ . ابن عبدالحكم ، فتوح ص ١٠٢ . المقرئ ، الخطط ، ج ١ ص ٥١٤ . ساويرس ، ج ٥ ، ص ١٨٩ .

البلاذري ، انساب ، القسم الرابع ج ١ ص ٢١٨ . ابن الاثم ، فتوح ، ج ٤ ص ١٨١ .

(١٧) ابن الاثم ، فتوح ، ج ٢ ص ١٢٢ ، ج ٧ ص ١٨٢ ، ١٨٨ ، ١٩٢ . ابن الاثير ، الكامل ، ج ٥ ص ١٥٦ .

(١٨) صالح معاوية قبرص بعد غزوته الثانية على سبعة الاف دينار ولم يزل اهل قبرص على صلح معاوية حتى ولي عبد الملك بن مروان فزاد عليهم ألف دينار ، فجري ذلك الى خلافة عمر بن عبدالمعز فحفظها عنهم ، فلما ولي هشام بن عبد الملك ردها، فاستمر الامر على ذلك حتى خلافة ابي جعفر المنصور الذي ردهم الى صلح معاوية .

Lopez , Mohammed & Charelemagne, A Revision is Speculum , 1943 , (١٩) XVIII, p. 22.

(٢٠) ابن عداري ، البيان المغرب ، ج ١ ص ٨ .

(٢١) المصدر السابق ، ص ٨ .

(٢٢) المصدر السابق ص ٣٠ .

Diehl, ch., Etude Sur L'Administration dans L'Exarchat de Ravenne, (٢٣) Paris, 1888, pp. 279 - 280.

Ibid., pp. 279 - 280. (٢٤)

Ibid., pp. 255 - 256. (٢٥)

Pirenne, H. Mohammed & Charlemagne, New York, 1939, p. 88. (٢٦)

Ibid., pp. 84 - 85.

(٢٧)

Archibald Lewis, p. 88.

(٢٨)

(٢٩) الدينوري ، ص ٣١٦ . ابن قتيبة ، المعارف ، ص ٢٤١ . الطبري ج ٦ ص ٢٥٦ . ابن الاثير ج ٤ ص ٥٤ . القلقشندي ، ج ١ ص ٢٤ . السيوطي تاريخ الخلفاء ، ص ٢٢٧ .

Miles, The Earliest Arab Gold Coinage, 1967, p. 212.

(٣٠)

Theophanes, sixth year of Justinian, A. M. 6183, A.C. 692, Bonn, pp. 558 - 559.

(٣١)

George Hill, The History of Cyprus, vol. I, p. 287.

(٣٢) البلاذري ، فتوح ، ص ٢٤١ ، ٢٤٢ .

(٣٣) المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .

(٣٤) المصدر السابق ، ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

(٣٥) أوضح هذا السبب القرظي في رسالته عن النقود ، مجموعة النقود العربية وعلم النميات ، نشرة الاب انستاس الكرملي ، القاهرة ١٩٢٩ ، ص ٣٦-٣٧ .

(٣٦) ولترهينتنس Water Hintz الكايل والاوزان الإسلامية وما يعادلها بالنظام المترى ترجمة الدكتور كامل المسلي ، منشورات الجامعة الاردنية ، ص ٩ .

(٣٧) ابو هلال العسكري ، الاوائل ، ج ٢ ص ٢٢ .

(٣٨) انستاس الكرملي ، النقود العربية . البلاذري ، ص ١٠ . القرظي ص ٢٤ .

وكان الدينار البيزنطي ( Solidus ) ين ٤٨٨ غ تقريبا ، ( Ostrogorsky p. 217 )

اما الدينار الاسلامي فكان وزنه ٤٢. او ٤٣ غ، وهو اقل من وزن الدينار العربي المصروب حسب النمط البيزنطي ، وكان ذلك ضروريا من اجل ايجاد نسبة عادلة بين الدينار الذهبي والدرهم الفضي وزنا وقيمة .

George Hill, Op. Cit, p. 287.

(٣٩)

(٤٠) يضم بند الكبير هابوت الساحل الجنوبي من آسيا الصغرى والجزر القريبة منه .

Ostrogorsky, p. 139.

Archibald Lewis, Op. Cit., p. 89.

(٤١)

Diehl, Exarchat, p. 279 - 80.

(٤٢)

George Hill, Op. Cit. pp. 288 - 89.

(٤٣)

(٤٤) الكندي ، الولاة والقضاة ، ص ٥٨ .

Archibald Lewis, p. 90.

(٤٥)

(٤٦) سايروس ، سير الإباء البطارقة ، ج ٥ ص ٧٠.

(٤٧) ص ١٧٦ من المخطوطة السريانية المترجمة الى اللاتينية ، ص ٢٢٢ من المخطوطة الاصلية . ( مكتبة جامعة لانكستر ) .

Archibald Lewis p. 91.

(٤٨)

Heyd, Histoire du Commerce du Levant, Leipsig, 1885, pp. 89 - 92.

(٤٩)

(٥٠) يذكر ثيوفانس Theophanes ان الاسطول العربي الذي توجه في خلافة سليمان بن عبد الملك لدعم القوات البرية ولاحكام الحصار على القسطنطينية برا وبحرا كان يتألف من ١٨٠٠ سفينة منها سفن حربية واخرى لنقل المؤن ، وكان حصار المسلمين للقسطنطينية حصارا قاسيا شديدا نتيجة للشلوج التي هطلت مدة مائة يوم في تراقيا ، مما عرقل عملية الحصار ، واضطر المسلمون الى تحمل الكثير من المشاق والجهد . وفي الربيع وصلت نجيدات برية وبحرية اسلمة بن عبد الملك ، فقد وصل اسطول من مصر يتألف من ٢٠٠ سفينة ، واسطول اخر من افريقيا مؤلف من ٢٦٠ سفينة ، الا ان معظم هذه السفن ، كما يقول ثيوفانس ، دمرت نتيجة لاستخدام البيزنطيين النار الافريقية .

Theophanes, Tr. Leopold Breyer, p. 27 - 28.

Lopez, Op. Cit. pp. 26 - 28.

(٥١)

Lopez, Silk Industry in the Byzantine Empire, Speculum, 1945, XX pp. 26 - 27.

(٥٢)

Ibid, p. 27.

(٥٣)

Archibald Lewis 95.

(٥٤)

George Hill, Op. Cit. p. 290.

(٥٥)

Archibald Lewis, p. 97, Prou. M.

(٥٦)

Catalogue de Monnaies Carolingienne de la Bibliothèque Nationale